تاريخ الإرسال: 2018/03/25 تاريخ القبول:2018/06/18

قراءة في إمكانيات ووضعية التكامل الزراعي العربي
(Reading on the possibilities and status of Arab agricultural integration)

أ. مالكي رشيد أ. د/ بغداد شعيب
malik_apsy01@yahoo.fr chaibbaghdad@yahoo.fr
جامعة أبوبكر بلقائد تلمسان

الملخص:

نحاول من خلال هذا البحث الموجز التعرف على إمكانيات ووضعية التكامل الزراعي العربي، وهذا بالوقوف على أهم الإمكانيات الموردية الزراعية العربية والتي تعد تكاملية في جزء كبير منها، وتعدّ شيء هاما ذو أهمية.

ثم بعد ذلك نسلط الضوء على جانبين مهمين في ربط وتماسك التكامل الزراعي فيما بين الدول العربية، ويتمثل هذا جليا في التجارة البينية العربية للمنتجات الزراعية والتعاون العربي المشترك في المجال الزراعي، واللذان يحتاجان إلى دعم قوي وجهد مستمر لتحقيق التكامل الزراعي العربي بما تحمل الكلمة من دلائل ومقومات، وهذا بالرغم من وجود العديد من الإمكانيات والمؤهلات التي تساعد على تحقق ذلك.

الكلمات المفتاحية: الدول العربية؛ التكامل الزراعي العربي؛ الإنتاج الزراعي العربي؛ التنمية الزراعية العربية؛ التعاون العربي المشترك في المجال الزراعي؛ الزراعة العربية؛ التجارة البينية العربية للمنتجات الزراعية.

Abstract:

Through this brochure, we try to identify the possibilities and situation of Arab agricultural integration. This is by standing on the most important pillars and potentials of the Arab Moradians, which are integral to a large part of them… etc. Then we highlight two important aspects of linking and consolidating agricultural integration among countries. This is evident in the intra-Arab trade of agricultural products and the joint Arab cooperation in the field of agriculture, which require strong support and continuous effort to achieve Arab agricultural integration, bearing in mind the signs and

ingredients, Although there are many possibilities and qualifications to do so.

Key words: Arab Agricultural Integration; Arab Agricultural Production; Arab Agricultural Development; Arab Co-operation in Agriculture; Arab Agriculture; Arab Inter-Arab Trade for Agricultural Products.

مقدمة:

تحتل التنمية الزراعية في الوطن العربي مكانة مهمة في العديد من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. لذا أولت أغلب الدول العربية اهتماماً بالغاً ومشتركا بهذا الموضوع منذ السبعينات، حيث تم تأسيس مجموعة من المؤسسات العربية لدعم التنمية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي[1].

وفي ضوء أسس التنمية للدول العربية، فإن التعرف على الامكانيات المواردية الزراعية العربية والتي تعد تكاملية في جزء كبير منها، يعدّ شيء هاما ذو أهمية، والوقوف عند أهم النقاط المؤثرة على ذلك، وذلك لإقرار سياسة زراعية عربية تستهدف تنمية القطاع الزراعي العربي في ضوء الجهود المبذولة والاهتمام المتزايد بقضايا التنمية الزراعية في إطار وصفي وتحليلي للإمكانات المواردية وللتجارة الزراعية البينية العربية وللتعاون العربي المشترك في المجال الزراعي.

هذا ما يجعلنا نطرح التساؤلين التاليين؛ ما هي الإمكانيات المتاحة لإقامة تكامل وتعاون زراعي عربي؟، وما هي وضعية هذا التكامل والتعاون في ظل الأوضاع الراهنة؟.

وللإجابة على هذين السؤالين تم تقسيم البحث إلى محورين، هما:

- **المحور الأول:** الإمكانيات المتاحة لإقامة تكامل زراعي عربي.
- **المحور الثاني:** التجارة البينية العربية للمنتجات الزراعية والتعاون العربي المشترك في المجال الزراعي في ظل الأوضاع الراهنة.

المحور الأول: الإمكانيات المتاحة لإقامة تكامل زراعي عربي

1) الناتج المحلي الزراعي في الوطن العربي

بلغ الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية لعام 2015 حوالي 142.000 مليون دولار، محققا بذلك نسبة نمو بلغت حوالي 1,3 % بالمقارنة بالعام السابق، بينما حقق ذلك

الناتج زيادة مئوية متوسطة قدرها 7,2 % خلال الفترة (2012–2015)، الجدول رقم (01).

الجدول رقم (01): تطور الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في الدول العربية لعام (2012، 2013، 2014 و2015)

السنوات / البيان	2012	2013	2014	2015	النمو السنوي 05-15	النمو السنوي 14-15
الناتج الزراعي (بليون دولار)	130	136	140	142	%7,2	%1,3
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	4,9	5	5,1	5,8		
نصيب الفرد من الناتج الزراعي(دولار)	372	380	406	402		

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص 81.

بالرغم من التطور المتواضع الذي شهده الناتج المحلي الزراعي خلال عام 2015، مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن أداء النشاط الزراعي في بعض الدول العربية تراجع، ونخص بالذكر الجزائر، المغرب، العراق، اليمن، ليبيا وموريتانيا، وتراوح ذلك بين حوالي 3,2 % في موريتانيا وحوالي 28,7 % في العراق، وتنخفض هذه النسبة في الدول العربية ذات الموارد الزراعية المحدودة مثل دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تتراوح بين حوالي 0,1 % في قطر، وحوالي 1,6 % في عمان. ويصل نصيب الفرد من الناتج الزراعي إلى أعلى قيمة له في السودان، إذ يبلغ 737 دولارا عام 2015، يليه الجزائر بـ 524 دولارا خلال العام المذكور، ثم لبنان بـ 475 دولارا، ثم السعودية بـ 464 دولارا، ثم المغرب بـ 434 دولارا، فمصر بـ 423 دولارا، بينما كانت أدنى قيمة له في جيبوتي إذا استثنينا سورية لعدم توفر المعلومات المتعلقة بنصيب الفرد من الناتج الزراعي، حيث بلغ 60 دولارا عام 2015، وبما أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي قد حسب

بالمتوسط الحسابي، فإننا نجد هذا الرقم يتفاوت من بلد عربي إلى آخر حسب درجة تطور القطاع الزراعي في كل بلد، حيث نجد أن هناك دولا حققت تطورات إيجابية في هذا المؤشر وبعضها الآخر تناقص فيها[2].

أما عن تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي للوطن العربي نجد أن هناك انخفاضا على مستوى الوطن العربي، وذلك بنسبة بلغت حوالي 406 دولارا للفرد في عام 2014 إلى حوالي 402 دولارا للفرد في عام 2015؛ أي بانخفاض قدره نحو 1 %، كما هو مبين في الجدول رقم (01). ويعود سبب ذلك إلى زيادة معدلات نمو السكان بنسب تفوق الزيادة في الناتج الزراعي، ويتباين متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي فيما بين الدول العربية بشكل ملحوظ.

وتتباين نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي فيما بين الدول العربية، إذ يمكن تصنيف الأقطار العربية من حيث نسبة مساهمة الزراعة لديها في الناتج المحلي الإجمالي إلى ثلاث مجموعات هي كالآتي:

- نسبة المساهمة بين (1– 15%): وتضم كل من الأردن، الإمارات المتحدة العربية، البحرين، جيبوتي، المملكة العربية السعودية، قطر، لبنان، ليبيا، تونس، العراق، عُمان، الجزائر، مصر، المغرب وموريتانيا.
- نسبة المساهمة بين (15– 30%): وتضم اليمن.
- نسبة المساهمة لأكثر من 30 %: وتضم كل من جزر القمر والكويت.

من الملاحظ أن هذا التصنيف لنسب مساهمة القطاع الزراعي في البلدان العربية في إجمالي الناتج المحلي لا يعكس بالضرورة قوة وحجم هذا القطاع أو ذاك مع قطاع آخر في بلد عربي آخر، بل يعكس فقط الأهمية النسبية لقطاع الزراعة ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدولة ذاتها.

2) الموارد الزراعية الطبيعية المتاحة

يقع الوطن العربي في ملتقى قارات العالم القديم عند ملتقى القارات آسيا، أفريقيا وأوروبا، ويمتد ما بين جنوب غرب آسيا وشمال إفريقيا، وتحيط كل من تركيا شمالا وإيران شرقا (القسم الآسيوي)، وكل من إثيوبيا، كينيا، زائير، التشاد، النيجر، مالي، السينيغال

وجمهورية أفريقيا الوسطى (القسم الأفريقي) جنوبا. مساحة الوطن العربي 14 مليون كم^2، وهي ثاني أكبر مساحة لشعب واحد في العالم[3].

هذا ويتمتع الوطن العربي بموارد زراعية متنوعة قادرة على جعل الإقليم العربي الذي يمتد من الخليج إلى المحيط ضمن رقعة جغرافية متنوعة المناخ (مداري وشبه استوائي) أن يحقق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي من إنتاجه الزراعي المتنوع[4]، وفي هذا المجال تبرز أهمية المعوقات البيئية والفنية والاقتصادية، إذ تتأثر موارد الوطن العربي بمناخ جاف وأنظمة بيئية هشة، حيث تتركز موارده الزراعية القابلة للاستغلال في مساحات ضيقة. عليه ولغرض التعرف على القاعدة الموردية للزراعة العربية وتأثيرها على الإنتاج الزراعي سوف يتم التطرق إلى كل من الخصائص البيئية والمناخية والموارد الأرضية والموارد البشرية والموارد المائية.

2-1) الخصائص البيئية والمناخية

تمتد الأرض العربية من الشرق إلى الغرب على درجة 77 درجة طولا، ومن الشمال إلى الجنوب على 33 درجة عرضا، ما يعني تنوع وتباين ظروفها وأقاليمها، مما يجعلها حافلة بالتشكيلات التضاريسية والمناخية والبيئية، حيث يوجد بها المناطق الجبلية المتوسطة الارتفاع والعالية، وهي عموما على السواحل والأطراف، ويوجد بها أيضا الهضاب والتلال والسهول الواسعة والمناطق المنخفضة، كما تشمل على البوادي، والبوادي الهامشية، وعلى الصحاري وهي الأكبر والأشهر، وربما الأغنى في العالم[5].

ويعتبر هذا التنوع أحد أبرز الخصائص الطبيعية، حيث تضم الدول العربية خمسة أقاليم بيئية مناخية رئيسية تسود المنطقة هي[6]:

- **المناخ المتوسطي البحري المعتدل**، ويشمل خصوصا سواحل البلدان العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، حيث الأمطار حيث الأمطار جيدة عموما يتجاوز معدلها السنوي 1000 ملم.
- **المناخ المتوسطي القاري**، يتمركز في الهضاب والنجود والسهول الداخلية، وأمطاره متوسطة عادة تتراوح بين 600 ملم و 1000 ملم.

- **المناخ الجبلي،** ويشمل إقليم الجبال العالية كجبال لبنان واليمن، وسلسلة جبال الأطلس عبر كل من المغرب، الجزائر وتونس، ويتميز بالأمطار والثلوج الغزيرة.
- **المناخ المداري الموسمي،** يمتد من جنوب شبه الجزيرة العربية إلى وسط وجنوب السودان والصومال، وأمطاره صيفية وغزيرة، وأحيانا شديدة الغزارة.
- **المناخ شبه الجاف والجاف،** يسيطر على القسم الأكبر من المنطقة العربية، ويغطي حوالي 90 % من مساحتها، حيث تبلغ مساحة المناطق التي يقل فيها معدل هطول الأمطار السنوية عن 100 ملم (المناخ الجاف) بحوالي 67 % من المساحة الكلية، وتبلغ مساحة المناطق التي يبلغ فيها معدل الأمطار 100–300 ملم سنويا (المناخ شبه الجاف) حوالي 23 % من المساحة الكلية، والذي يتصف بانعدام التأثير البحري، وبارتفاع الحرارة وشدة الجفاف وطول فترته وبقلة الأمطار وندرتها في بعض مناطقه، وهو ما يضعف الغطاء النباتي.

الجدول رقم (02): الأقاليم البيئية والمناخية في الدول العربية

الأقاليم البيئية / المناخية	معدل الأمطار السنوي (ملم)	لمساحة مليون كم
الرطبة / المتوسطي البحري	1000 <	0,3
شبه الرطبة/المتوسطي القاري	1000 – 600	1,0
شبه الجافة/شبه رطبة/ المداري المتوسطي	600 – 300	1,2
شبه الجافة	300 – 100	2,1
الجافة	100 >	9,7
الإجـــمـــــالي		13,3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص 74.

الواضح من الجدول أعلاه، تنوع الأقاليم البيئية والمناخية، مما يثري المنطقة العربية. إن وجود أقاليم مناخية زراعية متنوعة في المنطقة العربية يظهر أهمية توزيع المحاصيل على المناطق المختلفة، واختيار التركيب المحصولي على المستوى القومي للاستفادة من الميزة النسبية للإنتاج في كل منطقة[7].

2-2) المواد الأرضية

تمتلك البلدان العربية مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، حيث يقدر مجموع الأراضي الصالحة للزراعة بنحو 72 مليون هكتار، وهو ما يعادل 5,4 % من المساحة الإجمالية للبلدان العربية التي تقدر بنحو 1330 مليون هكتار، منها حوالي 9,6 مليون هكتار مساحة محاصيل مستديمة وحوالي 62,5 مليون هكتار مساحة محاصيل موسمية، وبلغت المساحة المروية خلال عام 2014 حوالي 14,9 مليون هكتار تمثل نحو 20,7 % من جملة المساحات المزروعة خلال العام المذكور، منها حوالي 3,3 مليون هكتار محاصيل مستديمة، مقابل حوالي 11,6 مليون هكتار مروية من المحاصيل الموسمية.

وبالرغم من ارتفاع مساحة الأراضي الزراعة المستديمة بمعدل تغير يعادل 1,7 % خلال فترة الدراسة، إلا أنها مازالت تشكل نسبة تقل عن 15 % من إجمالي المساحة المزروعة، في حين نسبة أراضي الزراعة الموسمية تزيد عن 86 % من إجمالي الأراضي المزروعة (كما هو مبين في الجدول أدناه).

من جانب آخر، فإن مساحة الأراضي المطرية التي ازدادت من حوالي 38.607 ألف هكتار عام 2005 إلى حوالي 45.274 عام 2014، فإنها تشكل النسبة الكبرى من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة.

أما بالنسبة لمساحة الأراضي الرعوية، فقد بلغت حوالي 425 مليون هكتار، تحوز على نسبة تفوق 30 % من المساحة الكلية للوطن العربي، يقع معظمها في الأقاليم الصحراوية، حيث تؤمن المراعي حوالي ثلثي الموارد العلفية المتاحة للثروة الحيوانية في الدول العربية، ويقع الجزء الأكبر من هذه المراعي في المناطق الجافة وشبه جافة ومعظمها في حالة ضعيفة ومتردية وفقيرة ومحدودة الإنتاجية، إذ تعاني من التدهور الحاد بفعل شح المياه، الجفاف، تعرية التربة، ملوحتها، الرعي الجائر والمبكر، مما يؤدي إلى انحسار الغطاء النباتي وتدني كثافة النباتات الرعوية في وحدة المساحة وإزالة النباتات الرعوية، وبالتالي انخفاض إنتاجية الأرض الرعوية، هذا إلى جانب غياب السياسات والخطط الهادفة إلى تطوير القطاع وتعزيز دوره، وإهمال تجديد المراعي والمحافظة عليها وتنظيم استغلالها.

وتتمثل مجالات تطوير وتحديد المراعي الطبيعية في تحسين وتطوير النظام الرعوي والتوسع في زراعة الشجيرات العلفية والتركيز على التكثيف المحصولي وتطبيق دورات رعوية تركز على تحديد مناطق ومواسم الرعي، وتعزيز خدمات التوعية والإرشاد لمربي الماشية حول الاستغلال الأمثل لتلك الموارد من منظور المنفعة المتبادلة، وتنفيذ خطط وبرامج للتطور والحماية والاستغلال، بالإضافة إلى تطبيق أساليب الاستثمار والإدارة المحسنة للمراعي من خلال التوسع في عمليات الاسترزاع، ونشر أساليب مراقبة ومكافحة التصحر، وصيانة الموارد الطبيعية على أساس مستدامة.

في حين تقدر مساحة الأراضي التي تغطيها الغابات بحوالي 48 مليون هكتار، أي بنسبة 3,6 % من المساحة الإجمالية، وتعتبر هذه النسبة منخفضة. ويتميز توزيع الغابات في الدول العربية بالتباين إذ تغطي حوالي 12 % من المساحة الإجمالية للسودان والصومال وجيبوتي، وأقل من 1 % من مساحة الجزية العربية.

والغابات في الوطن العربي، شأنها شأن المراعي الطبيعية لم تنل ما تستحق من اهتمام. وسياسات حماية الغابات وتطويرها في كثير من البلدان العربية تفتقر إلى الوضوح والطموح والفاعلية، هذا إن كان أصلا ثمة سياسات، حيث تتعرض إلى كثير من التعديات والانتهاكات كالإزالة والاستغلال التجاري، علاوة على الظروف المناخية الصعبة كالجفاف مما ساهم في انحسار مساحات الغابات في بعض المناطق كالسودان وموريتانيا، وتدهور خصائصها من حيث النوعية والإنتاجية والكثافة والتوازن البيئي.

إن تطوير الغابات وحمايتها يتطلب تطبيق سياسات وبرامج إرشادية للحد من التعديات على الغابات كمنع القطع الجائر، وزراعة الأشجار التي تتلائم بيئيا واقتصاديا وتقنيا، وإنشاء المحميات للحفاظ على التوازن البيئي وإعادة التأهيل الطبيعي بالإضافة إلى إصدار وتطبيق القوانين التي تحمي استغلال الأراضي الحرجية.

الجدول رقم (03): الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية (2012-2014)

الوحدة: (ألف هكتار)

السنوات / البنـــد	2012	2013	2014	%نسبة التغير 13-14
أولا: المساحة الزراعية الكلية	68,971	69,625	72,074	3.5
1- الأراضي الزراعية المستدامة	9,231	9,406	9,566	1.7
أ- الزراعة المطرية	6,092	6,208	6,313	1.7
ب- الزراعة المروية	3,139	3,198	3,253	1.7
2- الأراضي الزراعية الموسمية	59,740	60,219	62,508	3.8
أ- الزراعة المطرية	32,905	36,713	38,961	6.1
ب- الزراعة المروية	10,798	11,024	11,624	5.4
(الأراضي المتروكة)	16,037	12,482	11,923	-4.5
ثانيا: مساحة الغابات	51,973	51,972	48,225	-7.2
ثالثا: مساحة المراعي	425,295	425,321	425,332	0.0

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي، 2015.

تلي الموارد الأرضية الموارد المائية كمحدد رئيسي للإنتاج الزراعي(*).

2-3) الموارد المائية

تتسم الموارد المائية في الوطن العربي بالندرة، وسوء توزيعها جغرافيا وصعوبة استغلال المتاح منها في كثير منها، سواء بصورة مطلقة من حيث تدني متوسط نصيب وحدة المساحة أو حصة الفرد من المياه، مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم(8). كما تعاني الدول العربية من ضغوط شديدة على مواردها المائية المتاحة، فهي تمثل حوالي 10 % من مساحة العالم وحوالي 5 % من سكانه، وبالمقابل فإنها تحظى بنحو 0,5 % فقط من موارد العالم المائية العذبة المتجددة.

تقدر الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي بحوالي 257540,6 مليار م^3 سنويا، تتكون من المصادر التقليدية (الأمطار والمياه السطحية والجوفية) والمصادر غير التقليدية التي تتكون من مياه التقنية (إعادة الاستخدام) ومياه التحلية.

الجدول رقم (04): مجمل الموارد المائية المتاحة في الدول العربية لسنة 2009

الوحدة: مليون متر مكعب

الإقليم	الموارد التقليدية			الموارد غير التقليدية	الإجمالي
	الجوفية	السطحية	المجموع		
المغرب العربي	4370	41845	46215	595	46810
المشرق العربي	109	66951	67060	48	67108
الأوسط	30224	89966	120190	7689	127879
الخليج والجزيرة العربية	1712	10461	12173	3571	15744
الإجمالي	36415	209223	245638	11903	257541

المصدر: المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، أكساد، 2010.

تشكل الموارد السطحية القسم الأكبر من الموارد المائية المتجددة، وتقدر بحوالي 209 مليار م^3 ، تمثل 81,2 % من الإجمالي، والمياه الجوفية 14,1 %، وتبلغ حصة الزراعة منها حوالي 85,5 % بالمقارنة مع حوالي 70 % على المستوى العالمي، وتشكل مياه الأنهار الجزء الأهم من هذه الموارد بنسبة 59 %. ويلقى شح الموارد المائية السطحية من حيث الكميات المتوفرة، والظروف المناخية والبيئية، عبئا كبيرا على مصادر المياه الجوفية التي يستخدم جزء منها في تغطية العجز وتأمين الاحتياجات المائية اللازمة لأغراض الإنتاج الزراعي.

كما أن المنطقة العربية تتوفر على كميات كبيرة من المياه الجوفية، هذه المياه تتجمع في ثلاثة أحواض رئيسة هي الأرج الشرقي جنوب جبال الأطلس في الجزائر، والنوبة بين مصر والسودان وليبيا، والديسي بين الأردن والسعودية، وتقدر كميات المياه المخزنة في هذه الأحواض بنحو 8400 مليار م^3، وتقدر الموارد المتجددة بحوالي 45 مليار م^3 سنويا يمكن استغلال 42 مليار م^3 منها سنويا، ويتعرض المخزون الجوفي للاستنزاف الجائر، وبنسب لا يمكن تقديرها بدقة في ظل غياب القياسات الدورية عن وضع هذه الأحواض[9].

إن ندرة المياه، واتجاهها نحو التفاقم، وربما التأزم، سيجعل من المياه أغلى موارد المنطقة العربية، وأحد أهم موضوعاتها التنموية والجيو– سياسية والإستراتيجية المستقبلية. ومن هنا الضرورة الحيوية للعمل، ليس فقط على تنمية تلك الموارد وزيادتها، وإنما أيضا على ترشيد استخدامها وحمايتها من الهدر والتلوث، ومن المصادرات والاعتداءات والأطماع الحالية (إسرائيل) والمحتملة في أقصى شمال الوطن العربي، وربما في أقصى جنوبه[10].

2–4) الموارد البشرية (القوى العاملة في الزراعة)

بلغ عدد السكان الزراعيين في الدول العربية عام 2014 حوالي 85,6 مليون نسمة، أي نحو 22 % من إجمالي السكان، بالمقارنة مع حوالي 24 % عام 2010، كما بلغ عدد سكان الريف عام 2014 حوالي 51,8 مليون نسمة، أي حوالي 39 % من إجمالي عدد السكان بالمقارنة مع حوالي 43 % عام 2010[11]، ويعود سبب هذا التراجع إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدينة، ونظرا لضعف مستوى الخدمات الرئيسية في الريف من صحة وتعليم، وانخفاض العائد من النشاط الزراعي بالمقارنة مع العائد من النشاطات الاقتصادية الأخرى[12]، وأيضا لتدني دخل العامل في القطاعات غير الزراعية بين 3 – 5 أضعاف متوسط دخل العامل في القطاع الزراعي، واتساع حاجة القطاعات الأخرى لجذب اليد العاملة في القطاع الزراعي[13]، وقد بلغ عدد العاملين في القطاع الزراعي في عام 2014 حوالي 26,1 مليون نسمة أي حوالي 30 % من إجمالي السكان الزراعيين في الدول العربية. وقد بلغت نسبة العاملين في الزراعة في الدول العربية مع مجموعة حوالي 20,6 % في عام 2014 مقابل حوالي 22,7 % عام 2010.

الجدول رقم (05): القوى العاملة في قطاع الزراعة حسب مجموعات الدول عام 2014
الوحدة: مليون نسمة

البيان	عدد السكان	السكان الزراعيون	القوى العاملة في القطاع الزراعي	نسبة السكان الزراعيون من إجمالي السكان	نسبة القوى العاملة في قطاع الزراعة من إجمالي القوى العاملة
الدول العربية	387.0	85.6	26.1	22.1	20.6
الدول النامية	931.9	550.7	244.8	59.1	65.3
الدول الأقل نمو	466.6	265.5	115.8	56.9	62.3
الإتحاد الأوروبي	504.7	22.0	10.8	4.4	4.4
آسيا	4349.6	2003	1048	46.0	50.4
العالم	7265.8	2666	1133	36.7	39.9

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بيانات الناتج الزراعي، أبريل 2016، بتصرف التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص 80.

نلاحظ من الجدول أعلاه، بأن نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي في الوطن العربي تمثل 26.1 مليون نسمة، وتعد أقل بالمقارنة مع الدول المبينة في الجدول أعلاه، إذا ما استثنينا الاتحاد الأوروبي، والذي يعتمد على التقانة والتكنولوجيا الحديثة بشكل كبير. وتتفاوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى إجمالي القوى العاملة بين الدول العربية، إذ تتجاوز تلك النسبة ثلثي عدد العاملين في جيبوتي وجزر القمر، وحوالي نصف عدد العاملين في كل من موريتانيا والسودان، كما تتراوح هذه النسبة بين 35 %و18.5% في كل من الأردن، العراق، السعودية، الإمارات، ليبيا، لبنان، الكويت، البحرين وقطر.

3) التركيب المحصولي العربي (الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي)

3-1) الإنتاج النباتي

يتميز الإنتاج الزراعي في الوطن العربي بصفة عامة بضعف في الإنتاجية، وخاصة في الزراعة المطرية (بالرغم من تطور الإنتاج الزراعي)، هذه الإنتاجية تتسم بضعف أكبر إذا ما قورنت مع إنتاجية الدول المتقدمة والتي تفوق بنحو ضعفين ونصف إنتاجية العامل في العديد من الدول العربية[14].

يدخل في الإنتاج النباتي مجموعة الحبوب والتي تشكل أهمية بالغة في الوطن العربي من حيث قيمتها الاقتصادية والمساحة التي تشغلها أو أهميتها الإستراتيجية والغذائية، فهي تمثل 67 % من محاصيل الغذاء، وتشغل حوالي 61 % من إجمالي المساحة المحصولية.

وتبين تقديرات الإنتاج النباتي لعام 2015، أن إنتاج القمح شهد نموا نسبته 4,7 % نظرا لتحسن الغلة بنسبة 3,8 % الناتج عن التوسع في الزراعة المروية واستخدام البذور المحسنة ذات الإنتاجية المرتفعة وتوفير خدمات الإرشاد الزراعي بين المزارعين. وفيما يلي الجدول التالي الذي يبين نسبة التغيير في الإنتاج الزراعي في الدول العربية في عام 2015[15].

الجدول رقم (06): نسبة التغيير في الإنتاج الزراعي في الدول العربية في عام 2015.

المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة
الحبوب	3,7	0,4	3,3
(القمح)	4,7	0,8	3,8
(الشعير)	1,3	−2,0	3,4
(الأرز)	8,8	6,9	1,7
البقوليات	2,6	2,9	−0,3
الخضروات	0,8	−0,6	1,4
الفاكهة	6,2	10,2	−3,7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص 83.

من بيانات الجدول أعلاه، يتبن أن معظم المحاصيل الزراعية سجلت تطورا متباينا، إذ زادت الحبوب في مجملها بنسبة 3,7 % نظرا لزيادة الغلة بنسبة 3,3 %، وبالمقابل سجل إنتاج بعض المجموعات المحصولية تطورات متباينة، فمثلا محصول الألياف سجل انخفاضا بنسبة −3,4 % نظرا لتراجع الغلة بنسبة −1,7 %.

3-2) الإنتاج الحيواني والسمكي

يمتلك الوطن العربي ثروة حيوانية هامة ومتنوعة، وهي تشكل النظام الأمثل والأكثر ملائمة للبيئة الرعوية من خلال استغلال موارد المراعي الطبيعية المنتشرة على مساحات

هائلة في المناطق الهامشية شبه الجافة والجافة[16]، وتقدر هذه الثروة الحيوانية بحوالي 351 مليون رأس في عام 2014، وتمثل الأغنام أكثر من نصف الإنتاج، متبوعة بالماعز (26%) والأبقار (16%) والجمال (5%) وأخيرا الجاموس (1%)[17].

على صعيد آخر، وفي الوقت الذي تُعد إنتاجية الأغنام والماعز في الوطن العربي جيدة وذات مستويات مرتفعة، تتجاوز المستويات العالمية بنسبة 30 %، لمقارنة مع دول العالم، لا تمثل إنتاجية الأبقار من اللحوم والألبان سوى33 % من الإنتاجية في أستراليا و20 % من إنتاجية أوروبا و25 % من إنتاجية الولايات المتحدة الأمريكية، أما على مستوى الدول النامية فتمثل 40 %. وقد أدى ضعف الإنتاجية في الثروة الحيوانية، بصفة عامة، في الدول العربية إلى تراجع متوسط نصيب الفرد من هذه الثروة من حوالي 0,27 رأس في عام 2000 إلى حوالي 0,24 في عام 2014.

وتوجهت العديد من الدول العربية إلى تنمية صناعة الدواجن، معتمدة في ذلك على استيراد مواد كثيرة تدخل في إطار هذا القطاع، لإنتاج اللحم والبيض، خاصة مصر % (23من الإنتاج العربي من لحوم الدواجن) والمغرب والسعودية والجزائر. مع ذلك لا زالت نسبة الإنتاج العربي لا تتجاوز 4 % من الإنتاج العالمي[18]. ومن جانب آخر، فإن تطور أداء الثروة الحيوانية لمواجهة الطلب المتزايد عليها في الدول العربية، يتطلب وضع خطط وبرامج لتحسين الأنواع والسلالات وزيادة الإنتاجية عن طريق التهجين والانتقاء، وتوفير الأعلاف على مدار العام، وتشجيع القطاع الخاص لإنشاء المشاريع الكبيرة المتخصصة والتي تطبق التقانة الحديثة، إلى جانب توفير الرعاية الصحية والاستفادة من الأعداد الكبيرة من الخرجين في الطب البيطري والإنتاج الحيواني. كما يشمل هذا إعداد وتدريب الأيادي العاملة الفنية الماهرة التي لها الدراية بتنظيم التربية الحديثة، وتطوير أساليب ونظم استغلال المراعي الطبيعية وحمايتها من الاستنزاف والتدمير، بالإضافة إلى توفير القروض والتسهيلات الائتمانية. أما في ما يخص الثروة السمكية، فإن الوطن العربي يزخر بموارد كبيرة من الثروة السمكية التي توفر بروتينا صحيا للساكنة، حيث تتنوع الثروة السمكية وتتنوع بين الصيد البحري (حوالي 80% من إجمالي الإنتاج في الدول العربية)، والصيد من المياه الداخلية (نحو 16%) والاستزراع السمكي (حوالي

4%)، فقد بلغ الإنتاج العربي من الأسماك 4,7 مليون طن سنة 2015، أي 2,6 % من الإنتاج العالمي فقط. وتستأثر ثلاث دول وهي مصر، المغرب، وموريتانيا بنحو 75,7% من الإنتاج السمكي في البلاد العربية، كما يشكل الإنتاج من الاستزراع السمكي حوالي 25 % من الإنتاج الكلي. ويمثل إنتاج الدول العربية التي تطل سواحلها على المحيط الأطلسي حوالي 43,5 % من إجمالي الإنتاج السمكي للدول العربية، يليها الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط حوالي 38,4 %، ودول الخليج وبحر العرب بنسبة 15,1 % مقابل 3,0 % لدول إقليم البحر الأحمر والمحيط الهندي**، ويمثل حجم الإنتاج حوالي 57,3 % من حجم المخزون السمكي وحوالي 82,5 % من الطاقة الإنتاجية.

ومما يعزز من تطوير الثروة السمكية في الوطن العربي التنسيق فيما بين الأقطار العربية في مجالات توحيد القوانين لحماية الثروة السمكية وتشجيع وتطوير المشتركة في مجالات الصيد والاستزراع السمكي والنهري، وتشجيع الاستثمار والبحوث المشتركة وتطوير المهارات والخبرات العربية في هذا المجال، ودعم نشاط صغار الصيادين ماديا وفنيا وتحسين ظروف العمل لديهم، وغير ذلك من الإجراءات والأساليب الضرورية في تطوير الثروة السمكية في الوطن العربي[19].

بالإضافة إلى الإمكانيات المتاحة لإقامة تكامل زراعي عربي التي تم ذكرها، هناك عوامل فاعلة أخرى، تتمثل في الموارد المالية والتقانات الزراعية والبحوث الزراعية والمساعدات الزراعية.

الشكل رقم (01) يعرض لهذه العوامل المتمثلة في كل من الموارد المالية، الأرضية، البشرية، التقانات الزراعية، السياسات الزراعية، البحوث الزراعية، المساعدات الغذائية والجوانب البيئية.

الشكل رقم (01): العوامل الفاعلة في القطاع الزراعي العربي

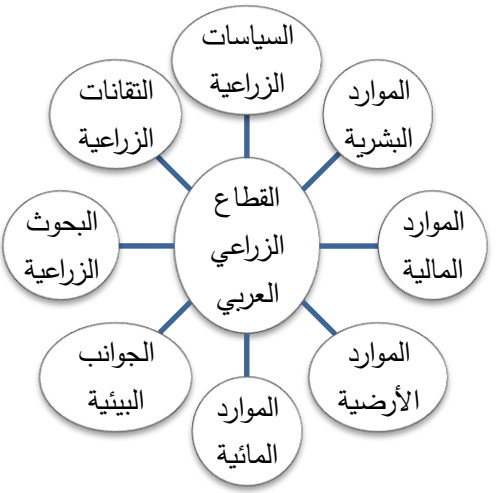

المصدر: محمود الأشرم، مرجع سابق، ص510.

4) الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية

نتيجة لتراجع الاهتمام بتنمية القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى في الدول العربية، فقد اتسعت الفجوة بين الإنتاج والطلب المتصاعد على السلع الغذائية الرئيسية، حيث بلغ العجز التجاري حوالي 65,9 مليار دولار في عام 2014 بالمقارنة مع حوالي 68,5 مليار دولار في عام 2013، وقد أسهم استمرار تزايد معدلات الطلب على السلع الغذائية وتواضع النمو في الإنتاج الزراعي إلى استمرار اتساع الفجوة الغذائية لتصل إلى حوالي 34,2 مليار دولار عام 2014. كما سجلت نسب الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2014 تحسنا وفي مقدمتها الحبوب والشعير والسكر واللحوم، ومن جانب آخر سجلت بعض السلع شبه اكتفاء ذاتي كالبيض بنسبة حوالي 98%، كما سجلت مجموعة من السلع الغذائية فائضا مثل الخضروات بنسبة 113% والفواكه بنسبة 108% والأسماك بنسبة 102%.

المحور الثاني: التجارة البينية العربية للمنتجات الزراعية والتعاون العربي المشترك في المجال الزراعي في ظل الأوضاع الراهنة

1) الصادرات والواردات الزراعية

ارتفعت الصادرات الزراعية من حوالي 24,6 مليار دولار في عام 2013 إلى حوالي 24,9 مليار دولار عام 2014، بنسبة 1,4 %، مقابل متوسط نمو بلغ 10,1 % خلال الفترة (2005-2014)، وتراجعت مع حوالي 93,1 مليار دولار عام 2013 إلى حوالي 90,9 مليار دولار، وذلك مقابل متوسط زيادة بلغ 10,2 % خلال الفترة (2005-2014) (الجدول رقم (07))، ويعتبر هذا مؤشرا إيجابيا، ونتيجة لذلك فقد انخفض العجز الزراعي من حوالي 65,9 مليار دولار عام 2014 ونسبة 3,8 %، وسبب ذلك زيادة قيمة الصادرات وانخفاض قيمة الواردات في الدول العربية عام 2014. وفي مجال الواردات الزراعية فقد كان لزيادة كميات الإنتاج الزراعي في الدول العربية عام 2014 أثرا بالغا على تراجع الحاجة للاستيراد، حيث زاد إنتاج بعض المنتجات الزراعية، مما أدى إلى تراجع نسبة الواردات في بعض الدول العربية، كما تراجعت قيمة الواردات في الدول التي تعاني من الأحداث الداخلية بسبب قلة الموارد المالية وضعف القدرة الشرائية وازدياد المجاعات.

الجدول رقم (07): الصادرات والواردات الزراعية العربية 2005 و(2013-2014)

الوحدة مليون دولار

البيان	الصادرات والواردات الزراعية			معدل النمو %	
	2005	2013	2014	13-14	05-14
الصادرات الزراعية	10.479	24.594	24.938	1,4	10,1
الواردات الزراعية	39.620	93.139	90.866	-2,4	10,2
العجز التجاري	29.141	68.544	65.928	-3,8	
نسبة ص/و	26,4	26,4	27,4		

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص 97.

2) التجارة البينية العربية للمنتجات الزراعية وضعفها في ظل الأوضاع الراهنة

تشكل تجارة المنتجات الزراعية بين الدول العربية نسبة ضئيلة إذ لا تتجاوز عُشر التجارة الإجمالية للدول العربية في السلع الزراعية، حيث بلغت عام 2013 حوالي 23,9 % من مجمل تجارتها الزراعية، ويرجع ذلك إلى عدد من الاعتبارات المرتبطة بمدى توفر فائض من السلع للتصدير أو وجود عجز فيها، بالإضافة إلى السياسات التسويقية المحددة لحركة التجارة الخارجية، والاتفاقيات المبرمة بين الدول لتنظيم حركة تجارة السلع الزراعية فيما بينها[20]، وتشكل الصادرات الزراعية العربية البينية حوالي 69 % من إجمالي قيمة التجارة البينية الزراعية العربية في عام 2013. وقد شهدت قيمة التجارة الزراعية العربية البينية زيادة في عام 2014 بنسبة 16,7 % لتصل إلى 30,1 مليار دولار بعد أن كانت في عام 2013 حوالي 25,8 مليار دولار. وتتصدر السعودية الدول العربية من حيث مساهمتها في إجمالي التجارة الزراعية البينية العربية، تليها لبنان، مصر، سوريا والأردن. في حين سجلت الواردات الزراعية البينية زيادة بنسبة 12,6 % في عام 2014 بالمقارنة مع عام 2013، حيث ارتفعت تلك الواردات في الجزائر، السعودية، سلطنة عُمان، لبنان، مصر وتراوح الارتفاع بين 42,9 % في الجزائر و3,3 % في سلطنة عُمان، وبالمقابل عرفت بعض الدول العربية انخفاضا في وارداتها الزراعية البينية، ويرجع سبب ذلك إلى حدة المنافسة في الأسواق العالمية[21]. فيما شكلت التجارة الزراعية العربية في عام 2004 حوالي 3,1 % من إجمالي التجارة الزراعية العالمية، وهناك أسباب تعلل ضعف التجارة البينية في المنتجات الزراعية للدول العربية خلال الفترة التي تبعت إنشاء المنظمة الحرة العربية الكبرى، إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب، وتكمن أسباب هذا الضعف في النقاط التالية[22]:

- ضعف البنية التحتية في الريف؛
- اعتماد معظم الزراعات العربية على تساقط المطر (الزراعة البعلية)؛
- زيادة السكان بنسب تفوق كثيرا نسب زيادة الإنتاج الزراعي؛
- تناقص مساحات الأراضي المخصصة للزراعة بسبب عوامل التصحر والتوسع العمراني.
- ضعف الخدمات البحثية والتسويقية والإرشادية؛

- عدم قدرة المزارعين على مواكبة التقدم التكنولوجي الزراعي المرتفع الكلفة؛
- صعوبة توفير التمويل اللازم لصغار المزارعين والحرفيين العاملين في القطاع الزراعي على مستوى الوطن العربي؛
- عدم تنوع مصادر الائتمان الموجه من قبل الجهاز المصرفي؛
- تزايد أنواع الضمانات للحصول على المصادر التمويلية [23]؛
- تباين توجهات النظم السياسية العربية والتباين في البنيات الاقتصادية للدول العربية مع ضعف المناخ الاستثماري بشكل عام؛
- غياب الشفافية والمعلومات في التعامل بين الدول الأعضاء؛
- عدم وجود تنسيق وتوافق في الإجراءات والنظم القانونية التنظيمية بين الدول العربية.
- تمركز التجارة الزراعية البينية العربية في منطقتين أساسيتين، الأولى تكون فيما بين الدول العربية الأسيوية والثانية الدول العربية الأفريقية، وبسبب صعوبة المواصلات والنقل وضعف الهياكل الإرتكازية الداعمة لتنمية اقتصاديات التبادل التجاري وتأمين النقل السريع المنخفض الكلفة، فقد انحصر التبادل التجاري في مجمله بين هاتين المجموعتين في السلع الزراعية، مما أسهم بالضرورة في تدني وضيق نطاق حجم التبادل التجاري للسلع الزراعية المختلفة فيما بين الأقطار العربية وإضعاف قدرتها على المنافسة أمام البضائع الأجنبية (وبخاصة دول المغرب العربي وشمال إفريقيا)[24].
- الإهمال شبه تام بمبدأ الميزة النسبية التي يتمتع بها كل قطر عربي والتزامها لفترة طويلة سياسة الاكتفاء الذاتي، مما أسفر عنه تشابه في الإنتاج الزراعي العربي بدل التخصص والمنافسة بدل التعاون والقطرية بدل التنسيق والتكامل العربي.
- وجود تباين في الأسعار السائدة بين مختلف الأقطار العربية وبخاصة المتجاورة منها، واختلاف أسعار الصرف للعملات المحلية.

وبالرغم مما ذُكر فإن هناك تبادلات تتم عن طريق قنوات غير رسمية وغير قانونية تتمثل في ظاهرة التهريب بين العديد من الدول العربية، مثل تجارة الجمال بين مصر والسودان، وتجارة الضأن بين مصر وليبيا وتجارة الأغنام بين الأردن والعراق، والعراق والسعودية، والجزائر والمغرب، والجزائر وتونس ...الخ.

3) التعاون العربي المشترك في المجال الزراعي

حظي القطاع الزراعي باهتمام كبير ومتزايد في إطار التعاون العربي، وهذا لأجل إقامة تعاون وتحقيق تكامل زراعي لديه ما يبرره في الوقت الحالي، حيث تم تأسيس العديد من مؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية ومنظمات بهدف دعم وتعزيز التنمية الزراعية، كما تم إطلاق عدة استراتيجيات واتفاقيات[25].

3-1) تأسيس العديد من مؤسسات ومنظمات العمل العربي المشترك المعنية بالقطاعات الزراعية العربية:

وتضم التنظيمات المؤسسية التالية[26]:

- التجمعات القومية والإقليمية العربية والمتمثلة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اتحاد المغرب العربي.
- الهيئات والشركات العربية المعنية بالاستثمار الزراعي، والتي تضم كلاً من الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، والشركة العربية للاستثمار والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، والتي سنتطرق لها كعينة لما سبق.

الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، والتي مضى على تأسيسها حوالي 40 عاما برؤية أولية تتمثل في تعزيز الأمن الغذائي في العالم العربي من خلال توفير منتجات زراعية وغذائية مستدامة ومغذية وبأسعار معقولة، حيث يعتبر الاستثمار الزراعي النشاط الرئيسي لها، بالإضافة إلى تنمية الموارد الزراعية والبشرية. فهي مؤسسة مالية عربية مستقلة متعددة الأطراف والوحيدة التي تتخصص في الاستثمار الزراعي، وينفرد نموذج استثمارها بالتنوع في مشروعات التصنيع الزراعي والمنتجات الحيوانية والنباتية التي تنفذها 34 شركة مستقلة من أجل الوصول إلى أهدافها. تسعى الهيئة جاهدة لخلق النموذج الاستثماري والتقني الرائد ونشره بين الجهات المعنية لرفع مستوى الإنتاج الزراعي في المنطقة، حيث نجد أن إدخال تقنيات متقدمة وصديقة للبيئة والمناخ، مثل تقنية الزراعة بدون حرث في القطاع المطري، قد ساهم في تحقيق زيادة مذهلة في إنتاجية المحاصيل وصلت إلى 300٪ في الدول الأعضاء المختارة. وقد بلغ إجمالي استثمارات الهيئة بنهاية عام 2013 نحو 951 مليون دولار، منها نحو 378 مليون دولار مساهمات

في رؤوس موال شركات زراعية موزعة على 34 شركة زراعية يرتكز نشاطها على المنتجات الغذائية الأساسية، ونحو 213 مليون دولار في شكل قروض ممنوحة للشركات الزراعية. كما قامت بإنشاء عدد من المحطات البحثية في عدد من الدول العربية بهدف إجراء البحوث الزراعية التطبيقية ونشر التقانات الزراعية الحديثة وتوطينها في الدول العربية.

- المنظمات الفنية العربية المتخصصة

تم إنشاء عدد من المنظمات العربية الفنية المتخصصة مثل" المنظمة العربية للتنمية الزراعية" والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، والاتحاد العربي للصناعات الغذائية، والاتحاد العربي للأسماك. وتعمل هذه المنظمات على تدعيم العمل العربي المشترك في المجال الزراعي وإجراء بعض البحوث التطبيقية وتطوير كفاءة الأراضي، واستخدام المياه، وإعداد برامج التنسيق والتكامل الزراعي.

- مؤسسات وطنية وإقليمية لتمويل المشروعات الزراعية

تم تأسيس العديد من مؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية من أجل تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، منها مشروعات للتنمية الزراعية، وبناء السدود، تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والأمن المائي العربي. وقد بلغت قيمة هذه المشروعات حوالي 13 مليار دولار ساهمت في تمويل 20 مشروعاً للتنمية الزراعية والمشروعات المائية. بالإضافة إلى إقامة مشاريع خاصة بالبنى التحتية وفي مقدمتها مشاريع الطرق والجسور والربط الكهربائي.

من بين أهم هذه المؤسسات المالية العربية، نجد الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، وبرنامج تمويل التجارة العربية، الؤسسة العربية لضمان الاستثمار والبنك الإسلامي للتنمية...

بالإضافة إلى هذه المؤسسات، أنشأت بعض الدول العربية صناديق قطرية تهدف إلى تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، خاصة قطاع الزراعة: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، صندوق أبوظبي للتنمية، الصندوق السعودي للتنمية...الخ.

2-3) المؤسسات التنموية الإقليمية والدولية المعنية بالمنطقة العربية:

وتضم المؤسسات التالية:

أ) المنظمات والمؤسسات الفنية المعنية بالقطاعات الزراعية العربية:

وتضم كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA)، المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء (IFPRI)، المركز الدولي للدراسات الفلاحية المتوسطية (CIHEAM)، المركز الدولي للزراعة الملحية (ICBA)، اتحاد مؤسسات البحوث الزراعية في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا (AFMANENA)، مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (CEDARE)، والمركز الإقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الشرق الأدنى (CARDNI)، مركز الأوبئة الدولية (OIE)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر (UNCCD).

ب) الهيئات والصناديق الإنمائية الإقليمية والدولية

وتضم كل من البنك الدولي، صندوق الأوبك للتنمية (OFID)، برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، والبنك الأفريقي للتنمية (ADB).

3-3) وضع عدة استراتيجيات واتفاقيات:

تم إنجاز العديد من الاتفاقيات بين الدول العربية لتحرير التعاون الاقتصادي فيما بينهم، والعمل في إطار منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، بهدف تعزيز التبادل التجاري بصفة عامة والسلع الزراعية بصفة خاصة. ولتعزيز الأمن الغذائي العربي تم على سبيل الذكر لا الحصر تحديد إستراتيجية التنمية الزراعية العربية التي انعقدت في الرياض عام 2007، والتي من خلالها تم تحديد رؤية إستراتيجية ترتكز على الترابط الموضعي والهيكلي للأهداف طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل (آفاق عام 2025)، كما تم إقرار المشروع الطارئ للأمن الغذائي في قمة الكويت عام 2009، حيث يهدف هذا المشروع إلى تحقيق زيادة مباشرة تقدر بحوالي 20 مليون طن من إنتاج الحبوب، و6,3 مليون طن من الأرز، و26 مليون طن من السكر، وحوالي مليون طن من المحاصيل الزيتية، وتوفير حوالي 8.6 مليون فرصة عمل[27].

خاتمة:

أصبحت التجمعات (التكتلات) المحلية، الجهوية، الإقليمية والدولية، حقيقة ثابتة وسمة القرن الواحد والعشرين، وباتت تشكّل إحدى المظاهر الراسخة في العلاقات الدولية، وذلك راجع لتزايد المصالح المشتركة وزيادة التبادلات الاقتصادية للدول مع بعضها البعض، وهذا ما يجعل أغلبية الدول خاصة التي تربطها عوامل مشتركة، كالإقليم، تبحث عن تكتل يحقق مصالحها ويحافظ على كيانها. وبهذا الخصوص؛ يعد التكتل العربي أحد هذه التجمعات الهامة لإقامة تعاون وتكامل زراعي عربي مشترك، فالإمكانيات الموردية متوفرة ومتنوعة كما لاحظنا، كما أن هناك مجهودات مبذولة من قبل البلدان العربية لتجسيد هذا الواقع، لكن هذا لا يكفي إذا لم يجسد بصدق على أرض الميدان، وهذا بتذليل الصعاب والمعوقات التي تقف أمام نجاح هذا الطموح (المشروع).

لذا فالتحدي مازال قائما، ولبلوغ واجتياز هذا التحدي نقترح كتوصيات ما يلي:-

- تفعيل دور الجامعة العربية فيما يعود بالنفع على البلدان العربية، بتغليب المصالح المشتركة ومن بينها المصالح الاقتصادية على المصالح الذاتية والخلافات السياسية الضيقة.
- الاستفادة من تجارب التجمعات والتكتلات التي حققت مراحل جد متقدمة من التكامل والاتحاد فيما بينها؛ بما في ذلك التكامل الزراعي.
- التنسيق بين الاقتصاديات الزراعية العربية، بمراعاة الميزة النسبية والمكانية للإنتاج الغذائي والتي تقود إلى الصيغ التكاملية التي تتمتع بها البلدان العربية وفقا لمفهومها الجغرافي.
- استنهاض همم القطاع العام والخاص ورجال المال والأعمال العرب للتوجه إلى الاستثمار في المشروعات الزراعية المشتركة[28].
- حث حكومات الدول للإسراع بتهيئة التشريعات والقوانين الداعمة للتكامل الزراعي العربي وتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[29].

الهوامش والمراجع المعتمدة

(1) محمد أمين لزعر، التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي، جسر التنمية سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية العدد المائة والواحد والعشرون يناير / ربيع الأول – 2015 السنة13، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص 37.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص 74.

(3) محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 96-97.

(4) قاسم ناجي، التنمية الزراعية العربية وأثر اتفاقية الجات، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، 1998، ص 51.

(5) صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية الواقع والممكن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر 1998، ص 44.

(6) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، 2016، ص 74.

(7) صلاح وزان، مرجع سبق ذكره، ص 45.

* تعد الموارد الأرضية والمائية من العوامل المحددة والحاكمة للتنمية الزراعية على مستوى الوطن العربي.

(8) رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 87-88.

(9) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص 50.

(10) صلاح وزان، مرجع سبق ذكره، ص 158.

(11) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، 2016، ص 80.

(12) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مرجع سبق ذكره، 2013، ص 51.

(13) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015، ص 68.

(14) محمد أمين لزعر، مرجع سبق ذكره ، ص06.

(15) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، 2016، ص 83.

(16) المرجع نفسه، ص 86.

(17) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة.

(18) محمد أمين لزعر، مرجع سبق ذكره، ص06.

(**) دول الخليج وبحر العرب تشمل: الإمارات، البحرين، السعودية، العراق، عُمان، قطر، الكويت واليمن. أما دول إقليم البحر الأحمر والمحيط الهندي تضم: الأردن، جيبوتي، السودان والصومال.

(19) قاسم تاجي، مرجع سبق ذكره، ص 85-86.

(20) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص 81.

(21) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص 80.

(22) محمد سمير الهباب، التجارة البينية العربية للمنتجات الزراعية في إطار التنافسية الدولية، مجلة الاستثمار الزراعي، ع6، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، ص 83.

(23) محمود الأشرم، مرجع سبق ذكره، ص 524.

(24) محمد سمير الهباب، مرجع سبق ذكره، ص 83.

(25) نفس المرجع، ص 83-84.

(26) محمد أمين لزعر، مرجع سبق ذكره، ص 18.

(27) المعهد العربي للتخطيط، حالات دراسية في مجال تنمية القطاع الزراعي والأمن الغذائي، متاح على الموقع: www.arab-api.org/images/training/programs/.../216_P14008-6.pdf تاريخ الاطلاع: 2017/07/25.

(28) وحيد علي مجاهد، ضروريات ومجالات التكامل بين الدول العربية لإحداث التنمية الزراعية المستدامة، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، مجلة الاستثمار الزراعي، ع6، 2008، ص 81.

(29) نفس المرجع، ص 81.